الهوية الوطنية والجهوية

د. عباس الجراري (*)

على الرغم من كثرة ما كتب أو قيل عن الهوية ، فإن الحاجة ماسة للتذكير[1] بأهم متعلقاتها ، بدءاً من مفهومها إلى مكوناتها ومختلف القضايا المثارة حولها .

وبعيداً عن توسيع مفهوم الهوية إلى حد يُفقدها كثيراً أو قليلاً من سماتها الوطنية المميزة لها عن غيرها ، وبعيداً كذلك عن تضييقه ليتقلص في خصوصيات محدودة ، قد تتحكم في إبرازها وتوجيهها دوافع عنصرية سياسية في الغالب ، فإن مفهومها النابع بموضوعية وذاتية مما يكون به الشيء هو هو ، يعني الماهية والإنية والتشخص والكيان والانتماء ، وتحقق هذا الانتماء في الوعي واللاوعي لإثبات إرادة الوجود والحياة ، سواء بالنسبة للفرد أو الجماعة .

والهوية الوطنية بهذا هي المتمثلة في مقومات ثابتة وقيم ناظمة لها ، بحكم التشبث المتواصل بها عبر العصور والأجيال ، بحب صادق وبروابط فكرية ونفسية تشد هذه الأجيال وتجعل الكل يتفاعل معها ، بإدراك عميق وحتى بدونه ، أي بعفوية وتلقائية .

وهي في ثباتها ، أقصد في ثبات عناصرها الجوهرية ومكوناتها الأساس ، قد تتعرض لبعض عوامل التطوير ، إن لم أقل التغيير الذي تحتمه طبيعة الكون المتعدد والمتنوع ، ويفرضه تفاعل الذات مع نفسها ومع الآخر ، مما يحقق البعد الإنساني الذي لا شك يغني تجارب الهوية ، ويتيح لها مجالات حيوية خلاقة تقوي فيها دوافع التفتح والانِفتاح ، وإمكانات تبادل التأثر والتأثير .

(*) مستشار جلالة الملك محمد السادس عاهل المملكة المغربية ، وأستاذ كرسي بجامعة محمد الخامس في الرباط ، وعضو أكاديمية المملكة المغربية ، ومجمع اللغة العربية في القاهرة ، ومؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي في الأردن .

(1) انظر ما كتبه صاحب هذا البحث في بعض دراساته ، وخاصة :

- **الثقافة من الهوية إلى الحوار** (منشورات النادي الجراري رقم 3 ، الطبعة الأولى ، الرباط ، ذو الحجة 1413هـ الموافق يونيو 1993م) .
- **الذات والآخر** (منشورات النادي الجراري ، رقم 13 ، الطبعة الأولى ، الرباط ، ذو الحجة 1418هـ الموافق أبريل 1998م) .
- **هويتنا والعولمة** (منشورات النادي الجراري ، رقم 18 ، الطبعة الأولى ، الرباط ، رمضان 1421هـ الموافق دجنبر 2000م) .
- **قضايا للتأمل برؤية إسلامية** ج 2 ، (منشورات النادي الجراري ، رقم 45 ، الطبعة الأولى ، الرباط ، جمادى الثانية 1429هـ الموافق يونيو 2008م) .

ومن ثم ، فإنَّ الهوية هي التي تحث المشدودين بها وإليها على بناء الوطن وتنميته ، والعمل على تقدمه والذود عنه وحفظ كرامته ، وفتح آفاق مستقبله ، وتجاوز الإكراهات التي تعتريه ، ومواجهة العراقيل التي يصادفها في مسيره ، والتصدي للأخطار التي تهدده ، خارجية وداخلية ، وخاصة تلك التي تكون نابعة من سوء فعل الذات ، حائلة دون صون عزة أبناء هذا الوطن واحترام إنسانيتهم ، وضمان نيل ما لهم من حقوق وأداء ما عليهم من واجبات ، في ظل أحوال مستقرة وحكامة نزيهة ، وعدالة تتحقق بها المساواة القائمة على تكافؤ الفرص وكذا التكافل بينهم ، من غير أي شكل من أشكال التمايز والتفاضل ، إلاَّ ما كان راجعاً إلى مستوى الدفاع عن مكونات الهوية وما تفرضه درجة هذا الدفاع من جهود وتضحيات لا شك أن الناس في تقديمها متفاوتون .

ويمكننا حصر هذه المكونات التي بها تتشكل الهوية وتتفاعل في أربعة :

أولها : الوطن الذي ينطلق من الأرض ، أي من المكان وما يرتبط به من زمان يعكس تاريخه ، ليشمل مختلف العناصر الطبيعية والبشرية ، وما ينشأ عنها من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية وأنماط سلوكية .

والوطن بالنسبة إلينا ، هو المغرب المتميز بموقعه الجغرافي على رأس القارة الأفريقية ، مشرفاً على بحرين عظيمين هما المتوسط والأطلسي ، ومطلاً عن قرب على أوروبا في وضع وسط بين الشرق والغرب ، أتاح له إضافة إلى ما يشكل بيئته من تنوّع وتعدّد ، أن يكون منفتحاً على حضارات وثقافات ، كان على الدوام ــ وما زال ــ يتفاعل معها ويبادلها الأخذ والعطاء .

وتأكيداً لهذا الوضع نصَّ الدستور المغربي[2] في تصديره "أن المملكة المغربية الدولة الموحدة ذات السيادة الكاملة المنتمية إلى المغرب الكبير . . . تلتزم بما يلي :

- العمل على بناء الاتحاد المغاربي كخيار استراتيجي ،
- تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية وتوطيد وشائج الأخوة والتضامن مع شعوبها الشقيقة ،

(2) أعلن جلالة الملك محمد السادس عن الشروع في مراجعة الدستور في خطاب ألقاه يوم الأربعاء 4 ربيع الثاني 1432هـ الموافق 9 مارس 2011م . ونصب اللجنة الاستشارية لهذه المراجعة برئاسة الأستاذ عبد اللطيف المنوني يوم الخميس الموالي . وتم الاستفتاء على الدستور الجديد يوم الجمعة 28 رجب 1432هـ الموافق فاتح يوليوز 2011م . وأعلن عن نتائج هذا الاستفتاء من لدن المجلس الدستوري بالقرار رقم 815.2011 بتاريخ 12 شعبان 1432هـ الموافق 14 يوليوز 2011م . وصدر ظهير شريف رقم 1.11.91 بتنفيذ نص الدستور في 27 شعبان 1432هـ الموافق 29 يوليوز 2011م . ثم صدر بالجريدة الرسمية رقم 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432هـ الموافق 30 يوليوز 2011م .

- تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الأفريقية ، ولا سيما مع بلدان الساحل والصحراء ،
- تعزيز روابط التعاون والتقارب والشراكة مع بلدان الجوار الأورومتوسطي ،
- توسيع وتنويع علاقات الصداقة ، والمبادلات الإنسانية والاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية مع كل بلدان العالم .
- تقوية التعاون جنوب ـ جنوب .

ثانيها : الدين بما يكون له من تأثير على معتقديه بشرائعه المكيفة لكل النظم التي تتحكم في سير الوطن ، وما يترتب عليها من أفكار ومفاهيم وتصورات ومبادئ ، بها يهتدي المواطنون ويقيسون كل شؤون حياتهم .

والدين في المغرب هو الإسلام الذي تجاوز كونه مجرد معتقد احتضن أقلية يهودية شاركته المواطنة بحرية وتسامح ، فأصبح لقداسته والالتزام به رمزاً للهوية والوحدة الوطنية ، وشعوراً باطنياً في الوعي واللاوعي لا تتصور الحياة بدونه .

وقد نصَّ الدستور المغربي في أماكن كثيرة على المكون الديني ، مذكراً في الفقرة الثانية من تصديره أن "المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة" و "أن الهوية المغربية تتميز بتبوئ الدين الإسلامي مكان الصدارة فيها" ، وكذا ذكره في الفصل الثالث من الباب الأول أن "الإسلام دين الدولة" مؤكداً ما كان ألح عليه في الفصل الأول من هذا الباب في قوله الجامع ثوابت الهوية : "تستند الأمة في حياتها العامة على ثوابت جامعة تتمثل في الدين الإسلامي السمح ، والوحدة الوطنية متعدّدة الروافد ، والملكية الدستورية ، والاختيار الديمقراطي" .

إنَّ وضع الدولة في هذا الإطار الإسلامي ، أو اعتبار مرجعيتها إسلامية ، لا يعني أنها لا تتوافر على مؤسسات حديثة وقوانين شبيهة بما يوجد في الدول التي تسير على نظم مدنية بالمفهوم الذي يقربها إلى العلمانية . بل إن الطبيعة الدينية للدولة لا تتنافى مع وجود سلطات مدنية بما تدعو إليه ، مما نصّ عليه الدستور المغربي في أماكن منه[3] كالحرية والديمقراطية

(3) انظر على سبيل المثال الفصل 25 من الباب الأول الخاص بـ "حرية الفكر والرأي والتعبير" ، والفصل 26 المتعلق من الباب نفسه بتنمية "الإبداع الثقافي والفني والبحث العلمي والتقني" ، والفصل 28 منه وينصّ على ضمان "حرية الصحافة" و"الحق في التعبير ونشر الأخبار والأفكار والآراء بكل حرية ومن غير قيد عدا ما ينصّ عليه القانون" ، وكذا الفصل 29 من هذا الباب المتحدث عن "حريات الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي وتأسيس الجمعيات ، والانتماء النقابي والسياسي" ؛ دون إهمال الفصل 16 منه الخاص بـ "حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنات والمواطنين المغاربة المقيمين في الخارج" . ومثله الفصل 19 من الباب الثاني الذي نصّ على أنه "يتمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية" . =

والحقوق الفردية والجماعية ، بدءاً من الممارسة السياسية التي هي في الحقيقة جزء أساسٌ من تسيير شؤون الدولـة في الإسلام وليست مناقضـة له أو متعارضـة معه ، وإن وقَع النص ــ تحفظاً ــ في الفصل السابع من الباب الأول ، على يجوز أن تؤسس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي ، وبصفة عامة على أي أساس من التمييز أو المخالفة لحقوق الإنسان" .

ولعلَّ ما جاء في الدستور متضمناً تلك المبادئ "المدنية" يزيل كل التباس ، وإن كان يثير بعض الغمـوض الذي قد يستغل ــ خطأ ــ للتخويف من تحويل الدولة بهذه المرجعية إلى دولـة دينية تيوقراطية قائمة على الحكم الإلهي المطلق ، مثلما كان شائعـاً في كثير من الدول الأوروبية ، ولا سيما فرنسا وإنجلترا في القرنين السابع عشر والثامن عشر . وهو ما ينكره الإسـلام وترفضه مبادئه التي لا تجعل الحاكم ــ عـادلاً كان أو ظالمـاً ــ مستبداً يستمد سلطته من تفويض الخالق الذي هو وحده من يسأله عن كيفية استعمالها[4] .

وبحكم أن الإسلام دين الدولة ، فإنها "تضمن لكلّ واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية" كما في الفصل الثالث من الدستور ، من غير أن ينصّ كما في دساتير دول إسلامية أخرى ، على "حرية المعتقد" التي يَفرض الإشارةَ إليها وجود مواطنين غير مسلمين في بلدان هذه الدساتير . ويعتبر النص على "حرية الممارسة الدينية" في الفصل الثالث السابق ذكره احترازاً ذكياً لا يستبعد وجود أقلية يهودية في المغرب لها الحق في ممارسة شؤونها الدينية .

= وانظر كذلك الفصل 31 من الباب الثاني المتعلق بالواجبات التي على الدولة أن تتيحها للمواطنات والمواطنين كي يستفيدوا من حقوقهم ، والفصل 161 من الباب الثاني عشر الخاص بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان ، والفصل 163 عن مجلس الجالية المغربية بالخارج .

(4) استبعاداً لهذا المفهوم الخاطئ ، حدّد الدستور اختصاصات جلالة الملك وما له من حقوق دستورية في تسيير المؤسسات ، بعد أن نصّ في الفصل الأول من الأحكام العامة ، على أن "نظام الحكم في المغرب نظام ملكية دستورية ديموقراطية برلمانية واجتماعية" ، وأن النظام الدستوري "يقوم على فصل السلط وتوازنها وتعاونها" ، كما نص في الفصل الثاني منها على أن "السيادة للأمة تمارسها مباشرة بالاستفتاء وبصفة غير مباشرة بواسطة ممثليها" . وفي الباب الثالث الخاص بالملكية نص الدستور في الفصل 41 على أن "الملك أمير المومنين وحامي حمى الملة والدين والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية" ، وأنه "يرأس المجلس العلمي الأعلى" . وفي الفصل 42 منه ورد أن "الملك رئيس الدولة وممثلها الأسمى ورمز وحدة الأمة وضامن دوام الدولة واستمرارها والحكم الأسمى بين مؤسساتها" ، وأنه "ضامن استقلال البلاد وحوزة المملكة" ، وأنه "يمارس هذه المهام بمقتضى ظهائر من خلال السلطة المخولة له صراحة بنص الدستور" . وجاء في الفصل 47 من الباب نفسه : "يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تَصَدَّرَ انتخابات أعضاء مجلس النواب . . . ويعين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها" . وفي الفصل 48 منه ورد : "يرأس الملك المجلس الوزاري" ، وفي الفصل 53 منه كذلك ورد أن "الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية" . وفي الفصل 55 منه : "يعتمد الملك السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية" ، وفي الفصل 56 منه : "يرأس الملك المجلس الأعلى للسلطة القضائية" . وهو ما أكده الفصل 115 من الباب السابع .

ثالثها : اللغة باعتبارها وسيلة تواصل وبنية خطاب ، ووعاء فكر وأداة تعبير عن الإبداع الأدبي والفني ، والكشف عن المشاعر والأحاسيس .

واللغة في المغرب هي العربية الفصحى ، مع ما يعايشها ويغنيها من لغات ولهجات محلية ، بدءاً من الأمازيغية والحسانية وسائر العاميات العربية المنتشرة في البوادي والحواضر .

وقد زاد في مكانة الفصحى أنها لغة القرآن الكريم والتراث الزاخر الذي أنتج بها في مختلف العلوم والفنون .

وهي بهذا إحدى وسائل حماية الذات والدفاع عنها ، وتخليصها من التبعية لأية لغة أجنبية والوقوع في قبضتها وبراثن هيمنتها ، دون إهمال تعلم سائر اللغات التي يفرض الواقع والعصر استعمالها ، وفي طليعتها الإنجليزية والإسبانية ، وكذلك الفرنسية التي أورثها لنا عهد الاستعمار ، وأوهمَنا ــ فصدَّقْنا ــ أنها هي أداة الرقي والسبيل إلى اللحاق بالعالم المتقدم ، على الرغم من أنها فقدت عالمياً ما كان لها من مكانة .

وقد نصّ الدستور على المكون اللغوي للهوية ، إذ ورد في الفصل الخامس من الباب الأول أنه :

- تظل العربية اللغة الرسمية للدولة ، وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها وتنمية استعمالها .
- تعدّ الأمازيغية أيضاً لغة رسمية للدولة باعتبارها رصيداً مشتركاً لجميع المغاربة دون استثناء . يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية ، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلاً بوظيفتها بصفتها لغة رسمية .
- تعمل الدولة على صيانة الحسانية[5] باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة ، وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب ، وتسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية ، وعلى تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولاً في العالم باعتبارها وسائل للتواصل والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة ، والانفتاح على مختلف الثقافات وعلى حضارة العصر" .

ومن أجل تحقيق ذلك ، نصّ الدستور في المادة نفسها على أنه "يُحدث مجلسٌ وطنيٌّ للغات والثقافة المغربية ، مهمته على وجه الخصوص ، حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية

(5) لغة تتحدث بها قبائل الصحراء المغربية .

ومختلف التعبيرات الثقافية ، باعتبارها تراثاً أصيلاً وإبداعاً معاصراً ، ويضم كلّ المؤسسات المعنية بهذه المجالات . ويحدّد قانون تنظيمي صلاحياته وتركيبته وكيفيات سيره"[6] .

رابعها : الثقافة ، بدءاً من هذا التراث الذي تراكم عبر العصور والأجيال ، إلى ما يجدُّ من إنشاء أبناء الوطن في سائر المجالات العقلية والروحية والعاطفية وما إليها من مهارات تنم عن ذاتهم وشخصيتهم .

والثقافة في المغرب تعكس ما للمغاربة من عبقرية ونبوغ ، وما أغنوا به الثقافة العربية والإسلامية والإنسانية بإبداعاتهم العالمة المدرسية والعامية الشعبية ، وحتى بممارسات معيشهم اليومي المعتاد .

وهي بما لها من علاقات ببقية مكونات الهوية ، ولا سيما بمقوم اللغة وما له من نسق فكري ، تكتسي خصوصيات تميزها من جهة ، وتتيح لها التبادل مع غيرها من جهة أخرى ، في قدرة على امتصاص عناصر التكيف مع عوامل التجديد ، وفي قابلية للتفاعل مع ثقافات أخرى تغتنى بها ، مخترقة كل ظروف الزمان والمكان ؛ لكن مع الاحتفاظ بحيويتها الذاتية وخصوصيتها المتفردة ، دون إهمال طبيعة العصر القائمة على المعرفة ، والمتميزة بثورة المعلومات وإطلاق القدرات البشرية للإبداع في مختلف المجالات . وقد لخص الدستور المغربي ، في تصديره أبرز العناصر المشَكلة للمكوّن الثقافيَ وهي : "العربية الإسلامية والأمازيغية والصحراوية الحسانية ، والغنية بروافدها الأفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية" .

* * *

بهذه المقومات وما يطبعها من سمات ، تصبح الهوية الوطنية طاقة تحث على معرفة الذات وما لهذه الذات من عبقرية ونبوغ ، وما لها من قدرات على توجيه متطلبات بناء الوطن وما يقتضي من مواقف . وهي بذلك تُعدُّ الحصنَ الذي يلجأ إليه للصمود والدفاع عند حلول الشدائد والأزمات .

وهي قبل هذا وبعد ، تتضمن ما هو ثابتٌ قابلٌ للبقاء والاستمرار ، بحكم ارتباطه بعناصر تاريخية واجتماعية وفكرية ونفسية ، هي بدورها خاضعة لقوانين وشروط تكون أقرب

(6) سبق للكاتب أن اقترح حلاً لكيفية إدماج الأمازيغية في برامج التعليم ، وذلك في عرض بعنوان : "**معنى دستورية اللغة**" كان قدمه للندوة الوطنية التي عقدتها لجنة القيم والتراث بأكاديمية المملكة المغربية في الرباط حول "**اللغة العربية في الخطاب الإعلامي والإداري والتشريعي بالمغرب**" ، يومَيْ الأربعاء والخميس 12-11 ذو القعدة 1431هـ/-20-21 أكتوبر 2010م . (وأعمالها منشورة ضمن مطبوعات الأكاديمية) .

وانظر العرض كذلك في "**نصوص مختارة**" بموقع الكاتب الخاص : www.abbesjirari.com .

إلى الحتمية على نحو ثابت الدين . كما أنها تتضمن ما هو متحرك بسبب خضوعه لعوامل المجتمع التي تجنح إلى التطوير وربما التغيير .

من هنا يكون التمسك بالهوية ــ بدءاً من التذكير والتوعية بهاــ راجعاً إلى الخوف من فقدان الخصوصيات الوطنية ، ومن فرض نموذج العولمة بما له من خطط اقتصادية وتسويقية ، وبما له كذلك ، من بعاد ثقافية وأنماط سلوكية قد تؤدي إلى فرض هيمنته وسيادته على الأوطان ، باعتباره وحدة قطبية تتحكم في الكون ، خاصة وأن مفهوم السيادة الوطنية غدا متقلصاً إلى حدّ يسمح للمجتمع الدولي بما له من قوة مالية وتقنية وعسكرية وإعلامية ، بالتدخل في شؤون هذه السيادة ، مما قد يؤدي إلى انتهاكها . وقد كانت محاربة الإرهاب وتتبعه في جيوبه المزعومة ، ذريعة لهذا التدخل ، ولا سيما في بلدان العالم الثالث والإسلامية منها على الخصوص .

على أن هذا الموقف من العولمة لا يعني الانكماش على الذات ورفض الآخر الذي فرض تقدمه العلمي والتقني والإنتاجي ، ولكن يعني العمل على مشاركة هذا الآخر بما لنا من إمكانات اقتصادية وقدرات علمية وثروات هائلة ومواقع استراتيجية تؤهل للتبادل والتنافس .

وهو ما يفرض على مجتمعاتنا والقائمين على شؤونها ، أن ينتبهوا من غفلتهم وغرورهم ، وأن يراجعوا خططهم ومناهج التسيير التي اعتمدوها ، وربما فرضوها لحقب طويلة ، وأن يدركوا أنها باتت متجاوزة وغير مقبولة .

* * *

والهوية الوطنية في ثباتها وتجدّدها تتسع وتضيق ، باعتبارها شبكة قابلة للنماء والتفرع . فهي تتسع نتيجة تفاعلها مع هويات أخرى ، وخاصة تلك التي تلتقي معها في مكونات قد تكون بارزة واضحة ، كما قد تكون كامنة خفية . وهي تضيق مجزأة عنها هويات محلية صغيرة ، نتيجة ما يتميّز به الوطن من تعدّد وتنوّع .

وقد أورد الدستور المغربي في الفصل 135 من الباب التاسع المتعلق بالجهات والجماعات الترابية ، أن "الجماعات الترابية للمملكة هي الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات ، وأن الجماعات الترابية أشخاص اعتبارية خاضعة للقانون العام تسير شؤونها بكيفية ديمقراطية" . كما أورد في الفصل 136 منه ما يلي : "يرتكز التنظيم الجهوي والترابي على مبادئ التدبير الحر وعلى التعاون والتضامن ، ويُؤَمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستديمة" . وفي فصل آخر من

الباب نفسه هو 139 ، جاء هذا النص : "تضع مجالس الجهات والجماعات الترابية الأخرى آليات تشاركية للحوار والتشاور لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجماعات في إعداد برامج التنمية وتتبعها"[7] .

وانطلاقاً من هذا المفهوم ، كشف الخطاب الملكي عند تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية[8] أن "الجهوية الموسعة المنشودة ليست مجرد إجراء تقني أو إداري ، بل توجهاً حاسماً لتطوير وتحديث هياكل الدولة والنهوض بالتنمية المندمجة" .

وفي إبراز جلالته لما تقوم عليه هذه الجهوية ، ذكر أربعة مرتكزات ، هي :

أولاً : التشبث بمقدسات الأمة وقوانينها في وحدة الدولة والوطن والتراب .

ثانياً : الالتزام بالتضامن ، إذ لا ينبغي اختزال الجهوية في مجرد توزيع جديد للسلطات بين المركز والجهات .

ثالثاً : اعتماد التناسق والتوازن في الصلاحيات والإمكانات وتفادي تداخل الاختصاصات أو تضاربها بين مختلف الجماعات المحلية والسلطات والمؤسسات .

رابعاً : انتهاج اللاتمركز الواسع الذي لن تستقيم الجهوية بدون تفعيله في نطاق حكامة ترابية ناجعة قائمة على التناسق والتفاعل .

والهدف كما بينه الخطاب الملكي ، هو "بلوغ أهداف جوهرية ، وفي مقدمتها إيجاد جهات قائمة الذات وقابلة للاستمرار ، من خلال بلورة معايير عقلانية وواقعية لمنظومة جهوية جديدة . ويأتي في المقام الثاني ، انبثاق مجالس ديموقراطية لها من الصلاحيات والموارد ما يمكنها من النهوض بالتنمية الجهوية المندمجة"

في ضوء هذه التوجيهات الملكية وتلك الفصول الدستورية ، نستطيع أن ننظر إلى إمكان تحقيق الجهوية بالارتكاز أساساً على عناصر ثلاثة :

أولاً : الجغرافيا المتمثلة في المجال ، أي في طبيعة الأرض بما هي عليه من مناطق سهلة وأخرى وعرة ، وبما تختزنه من ثروات ، وبما يفيء اللّه عليها من خيرات كثيرة أو قليلة ، وانعكاس ذلك كله على ذهنية المقيمين في هذه الأرض .

ثانياً : التاريخ بوقائعه وأحداثه وصانعي سياسته ومدبري تحدياته وإكراهاته على امتداد العصور ، ليس محلياً فحسب ، ولكن كذلك على مستوى العلاقات مع بقية

(7) وقد خصّ الدستور في الباب التاسع فصولاً تبدأ من 135 إلى 146 للحديث عن الجهوية .

(8) بمراكش في ثالث يناير 2010م .

الجهات ومع المركز وحتى مع ما هو أبعد . وهي علاقات لم تكن تخلو من شوائب واضطرابات .

ثالثاً : الثقافة بكل ظواهرها ومظاهرها العالمة المدرسية والشعبية العامية ، وما يرتبط بها من أشكال الإبداع وأنماط التفكير وأنواع السلوك ، وما ينبثق عنها من عادات وتقاليد .

وهي عوامل تترك بصماتها القوية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتشكل بذلك كله خصوصية جهوية تتسم بالتفرد . وقد تلتقي مع خصوصيات جهات أخرى ، في التحام يغني الثوابت المكونة لهوية الوطن ووحدته ، ويقوي مقوماتها في غير تنافر أو تصادم ، على الرغم من بعض الحساسيات التي يحتاج تجاوزها والتغلب عليها ، إلى التوعية بروح المواطنة وتقويتها ، في حرص على إلغاء مسبباتها . وهو ما يتأتى بنشر التعليم والتربية المدرسية والبيتية ــ ربما قبل ذلك ــ بإشاعة العدالة والديموقراطية ، وبتعميم التنمية الشاملة وإتاحتها للمواطنين كافة ، مما تزول معه مقولة "المغرب النافع وغير النافع" ، ومقولة "الحاضرة والبادية" ، و"المركز والهامش" ، ويتحقق التكامل والتناسق بين جميع الجهات ، مع قدرة كل منها على النهوض الذاتي بمقومات شخصية قابلة للتفعيل والتجديد . وبذلك يتم التخلص من رواسب عهد الاستعمار الذي أقام سياسته على التفريق والتشتيت . وهي رواسب وجدت –للأسف– من يتمسك بها ويغذيها في ظلّ الاِستقلال .

ولعلنا في سياق هذا التخلص ، أن نلح على ضرورة إصلاح المؤسسات ومحاربة الفساد ، وكذا توزيع عادل للثروات وإشراك المواطنين في تدبير الأمور . وهو ما لا يمكن تحقيقه بحل مجالي يعتمد المعطيات التقنية والبيروقراطية فحسب ، ولكنه لطبيعته السياسية والثقافية المعقدة يحتاج إلى مراعاة العناصر المشكلة لهذه الطبيعة ، ما كان ظاهراً منها وما كان خفياً يحتاج إلى كشفه بحرية وعلمية وموضوعية وعقلانية ، وقبل ذلك وبعد ، برؤية وطنية ، على أن تكون هذه الرؤية واضحة ، لأنه إذا ما ظل أمر التقسيم الجهوي ملتبساً أو غامضاً ، فإنه سيصبح من المستحيل وضع قوانينه ومقتضياته التنظيمية ، مما سيكون له انعكاس سلبي على المرحلة المقبلة واستحقاقاتها الانتخابية الجماعية ، وهي مرحلة لا يخفي ما تبطنه من حساسيات .

* * *

إنَّ الاِنتماء إلى الجهة ــ أية جهة ــ هو انتماء هوية قبل أن يكون انتماء مجال خاضع لتقسيم إداريِ معين ، وهي هوية لا تنغلق على ذاتها الفردية بقدر ما تقترب من هوية متسعة ، تنضم إليها وتندمج معها من غير أن تفقد طعم خصوصيتها المحلية .

إنَّ الخصوصية تُعَدُّ عنصرَ تمايز إذا نظر إليها برؤية ضيقة محدودة قد تفضي إلى ما يهدد الوحدة الوطنية . وهي في الوقت نفسه ، تشكل عنصر تقارب إذا نظر إليها برؤية بعيدة متسعة تكون الضامن لاستمرار هذه الوحدة وما يقيمها من أمن واستقرار . وهي رؤية تقتضي الحرص بوعي واقتناع ، على ألاَّ يعلو الانتماء الجهوي على الانتماء الوطني ، أي على ألاَّ يغلب جانب الخصوصيات المحلية على ثوابت الوطن ، لما في ذلك التغليب من خطر يهدد الوحدة ، على الرغم من الدوافع الموضوعية التي قد تغري به وتشجع عليه نتيجة سلبيات متراكمة .

ومع ذلك ، فإن التقارب حتمي أو يكاد ، لأن الإنسان بالطبيعة التي خلقه الله عليها ، هو فرد ميال إلى التعارف والتعاون مع أفراد آخرين لضمان عيشه والشعور بسعادته . ويتدرج في ذلك حتى يصل إلى الجماعة التي تكبر وتتسع في حلقات ، تبدأ من المجال الإقليمي والبشري الذي يعيش فيه ليدرك حد المواطنة في إطار كبير هو الدولة .

ذلكم أن الجهوية الموسعة ليست دعوة سياسية وقتية عابرة ، أو مجرد وسيلة للمرور إلى حل سياسي لقضية الصحراء[9] عبر المناداة بشعار الحكم الذاتي ، ولكنها اختيار لتحقيق الإصلاحات التي يتطلع إليها المغاربة ، إذ هي السبيل إلى بناء مغرب موحد وقوي يتسم بالحداثة والتماسك ، تتناسق فيه وتتناغم الجهة مع المركز على مختلف الأصعدة والمستويات ، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً . وهو ما يعني إقامة دولة قادرة انطلاقاً من قيم هويتها ومكوناتها الوطنية ، أن تتواصل مع غيرها ، ولا سيما مع القيم الإنسانية وتساهم في إغناء مقوماتها الكونية ، لتنخرط بشخصيتها الذاتية وبمشروعاتها المستقبلية ، في منظومة العلاقات الدولية وما يتحكم فيها من مصالح .

إنَّ المغرب بجميع جهاته مهما تعددت، وطنٌ يعيش فينا ونعيش فيه، نتبادل معه الحب والعشق في التحام ليس كقطعة أرض وُلدنا فيها ونقيم، ولكنه التحام بالقلب والعقل والضمير كمصدر خير وحافز للإبداع والإنتاج، في تعايش ملتئم ومتضامن مع كل الذين يشاركون العيش فيه ، والذين تجمعهم بكل أشكال الاِرتباط سمات ذهنية يمكن إجمالها فيما يلي[10] :

1 . الميل إلى الاِستقرار .

2 . قوة الإحساس بالذات ، مع القدرة على التفتح ، في وعي بضرورة التواصل والتكامل والعمل مع الآخر والاِنضمام إليه والاجتماع معه والتعاون .

(9) الصحراء المغربية التي تشمل منطقتَيْ الساقية الحمراء ووادي الذهب الواقعتين جنوب المملكة المغربية .

(10) انظر كتابنا المشار إليه قبل "**الثقافة من الهوية إلى الحوار**" ص : 13-14 .

3 . حبّ الحرية ورفض الخضوع والاِستسلام لأية قوة مهما كانت ، في قدرة فائقة على الصبر وتحمل الأزمات .

4 . مواجهة الأشياء والتعامل معها بروح عملية وبواقعية واستعداد للبت والحسم .

5 . النزوع إلى الاعتدال والتوسط في كل شيء انطلاقاً من طبيعة العقيدة الأشعرية والمذهب المالكي والتصوف السني .

وليس من شك في أن هذا النزوع بما يشكله من قيم ، هو العامل الفاعل في تحصين المغاربة وحمايتهم من أي انحراف أو تطرف ، وإن بدأت هذه الحقيقة التاريخية تتعرض لبعض الاضطراب والاهتزاز ، لا تحمي منهما إلاَّ تلكم القيم ، أعني قيم المواطنة التي تُعدُّ المنظومةَ الأخلاقية الضَابطة للعلاقات النفسية والعقلية والسلوكية بين الأفراد في مجتمع معين ، متضمنة ما يسود فيه من أفكار وما يحس به الناس من مشاعر ، وما لهم من رؤى وتصورات قد تكون في معظمها ثابتة نتيجة ارتباطها بثوابت أخرى يكون هذا المجتمع متشبعاً بها ولا سيما الدين ، وقد تكون في بعضها قابلة للتطوير والتجديد حسب الواقع ، وما يفعل فيه من عوامل التغيير ، وما يمكن أن تتعرض له العادات والتقاليد من تحول قد يعيد تشكيلها في الذهن والممارسة ، وكذا ما قد يعرفه التشريع نفسه حين تعرض عليه مسائل الواقع .